Journal Of the Iraqia University (72-5) December (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

دور الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي

محمد نور الدين ماجدي
أ.د. محسن قدير : جامعة قم الحكومية
mndmohd@gmail.com

المقدمة

الفسادُ الإداريُّ يعدُّ ظاهرةً شاملةً تتجاوز حدود الاقتصاد وتمتد إلى النطاقات الاجتماعية والسياسية في معظم دول العالم، ويراوح مدى خطورته بين الدول المختلفة. تشكل هذه الظاهرة إحدى المشكلات الرئيسية التي تحظى باهتمام المواطنين على مستوى العالم، حيث يتفق الخبراء والمتخصصون على أنّها تشكل تحديًا كبيرًا يتعين مكافحته ومعالجته. يعود سبب ذلك إلى قدرتها على انتهاك القيم والمعايير الأخلاقية، بالإضافة إلى تأثيرها الخطير على استقرار المجتمعات وأمانها، مما يشكل تهديدًا للمؤسسات الديمقراطية والعدالة، ويعرض برامج التنمية المُستدامة وسيادة القانون للخطر[1].لقد لاقت مفاهيم تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري اهتماما كبيرا على مستوى الدول الإقليمية والعالمية، ويتزامن هذا الاهتمام مع التحولات الجذرية التي شهدتها البيئة العالمية. وارتبط هذا الاهتمام أيضًا بالتطورات في مجال الأنظمة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، مما أدى إلى انتشار وتوفر المعلومات للمواطنين. كما ظهرت سيطرة واضحة لمنظمات عالمية على توجيه اقتصاد الدول، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية.يتعين على الدول أن تواكب هذه التطورات وتضمن تفعيل مفاهيم الشفافية في أنظمتها الإدارية، بما يعزز الشفافية ويقوي مكافحة الفساد، مما يسهم في تعزيز التنمية الإدارية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. نظرًا لتأثير الفساد المباشر على منظومة حقوق الإنسان، يتبنى رسم استراتيجية فعّالة لمكافحة هذه الجريمة أهمية كبيرة، ويفضل أن تتمّ وفق نهج يرتكز على احترام حقوق الإنسان. إنّ مكافحة الفساد تُعدُّ مهمة قانونية وأخلاقية وطنية، حيث تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتلعب دورًا حيويًا في نجاح خطط التنمية وتحقيق أهدافها.تتجلى أهميّة التنمية في تقدم المجتمعات وصعودها، حيث يتمُّ التركيز على الإنسان كمركز وهدف أساسي للتنمية. يُولى اهتمام خاص بصحته لتمكينه من العيش حياة طويلة خالية من أعباء المرض، ويتمُّ التركيز على رفع مستوى قدرته المعرفية وتوفير نصيب كافٍ من الدخل لضمان له حياة كريمة. كل هذه الجوانب تعتبر عوامل رئيسية تسهم في تعزيز الإبداع والتطور، مما يؤثر بشكلٍ مباشر على التنمية في جميع الميادين.

مشكلة البحث:

يشهد العراق تزايداً في مستوى الفساد، مما أدى إلى تراجع الكفاءة الإدارية والمالية. ينتج هذا الوضع عنه استنزاف كبير للموارد البشرية والثروات الطبيعية، التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز عملية التنمية المستدامة

حيث ينبع هذا الاهتمام من التساؤلات الرئيسية التي تشكلت كمحور للدراسة، وهي:

١. ما هو واقع الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في المؤسسات والهيئات الحكومية، من وجهة نظر المواطن العراقي في العراق؟

٢. ما هو مدى مساهمة الشفافية في تقليل الفساد الإداري في المؤسسات والهيئات الحكومية، من وجهة نظر المواطن العراقي؟

تتعامل الدراسة مع هذين التساؤلين الرئيسيين لفهم وتحليل واقع الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي وتقييم دورها في مكافحة الفساد. يهدف البحث إلى توفير رؤيةٍ شاملةٍ حول تصورات وآراء موظفي هيئة الرقابة الإدارية في مدينة الكفرة بشأن هذين الجانبين الهامّين لتحسين الإدارة الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي وتركز على تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن في العراق.

٢. تقييم مدى مساهمة الشفافية الإدارية في تقليل الفساد الإداري.

تأمل الدراسة في إلقاء الضوء على فهم أعمق لدور الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي.

أهميّة البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في موضوعها، حيث تنبع ضرورة إجرائها بشكلٍ حتمي ناتجًا عن طبيعة النظم الإدارية الحديثة، حيث أن الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة وضرورية لتمكينها من القيام بدور فعال وشامل في الساحة الإدارية.

تأتي أهميّة الدراسة من قدرتها على توفير إطلالة شاملة حول كيفية تحسين الأداء الإداري والكشف عن حالات الفساد، وتقديم توجيهات وتوصيات تعزز الجهود التي يقوم بها المسؤولون في المؤسسة لتعزيز الشفافية والنزاهة. محاولة توفير إطارة نظري حول الشفافي ومكافحة الفساد الإداري لتعزيز حقوق المواطنين في العراق.

منهجيّة البحث:

تمّ في هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كإطار للتحقيق ومعالجة إشكالية موضوع الدراسة. يُعَدُّ المنهج الوصفي التحليلي أحد أكثر الأساليب استخدامًا وانتشارًا في البحث العلمي، خاصّةً في المجالات الإنسانية.

خطة البحث:

تتمثل حطة البحث في الآتي:المبحث الأوّل: مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد الإداري المطلب الأوّل: تعريف الشفافية ومكافحة الفساد الاداري.

المطلب الثاني: أهميّة ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد الإداري.المبحث الثاني: دور الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز الحقوق للمواطنين

المطلب الأوّل: أساليب وإجراءات الشفافية للوقاية من الفساد الإداري المطلب الثاني: معوقات تطبيق الشفافية ومكافحة الفساد الإداري

المبحث الأوّل مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد الاداري

يعتبر مفهوم الشفافية ومكافحة الفساد الإداري من المحاور الأساسية في بناء الأنظمة الحكومية الفعّالة وتحقيق التنمية المستدامة. تمثل الشفافية أحد المفاهيم الرئيسية التي تنطوي على ضرورة إفصاح المؤسسات والهيئات الحكومية عن المعلومات بشكلٍ شفاف وواضح للمواطنين والمستفيدين. في هذا السياق، تأتي مكافحة الفساد الإداري كوسيلةٍ فعّالةٍ لضمان استخدام السلطة العامة بشكلٍ نزيه وفعّال، والحد من التجاوزات والتصرفات غير القانونية التي قد تحدث داخل الهياكل الحكومية[٢]حيث تُعتبر الشفافية جوهرية لبناء الثقة بين المواطنين والحكومات، حيث تشير إلى قدرة المؤسسات على الكشف عن القرارات والعمليات الإدارية بشكلٍ شفافٍ ومفتوحٍ، وتسعى الشفافية إلى تحقيق التواصل الفعّال وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار والرقابة على أداء الحكومة. وبفضل الشفافية، يتمكن المواطنون والمعنيون من تقييم أداء السلطات وضمان توجيهها نحو تحقيق مصالح الجميع[٣].

المطلب الأوّل تعريف الشفافية ومكافحة الفساد الاداري

تُعدُّ الشفافية من المفاهيم الحديثة في ميدان الإدارة، حيث تُعتبر أداةً فعّالة يتم تطبيقها بشكلٍ متزايد من قبل المنظمات التي تسعى إلى تحقيق النجاح. يُنظر إلى الشفافية على أنها وسيلة لتوفير الفرص لعوامل النجاح وفي الوقت نفسه لقطع الطريق أمام الفساد الإداري. عند تبني مبدأ الشفافية الإدارية، يُزال الغموض الذي قد يكون محيطًا بتفسير الأنظمة واللوائح، مما يعزز الوضوح والفهم الصحيح لها، ومن خلال تبني مبدأ الشفافية، يُتوقع أن تُبسط الإجراءات، مما يُسهم في مكافحة الفساد الإداري الذي يتفاقم غالبًا في البيئات ذات الأنظمة واللوائح غير الواضحة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشفافية على زيادة مستوى الثقة في المنظمات التي تتبناها. يُمكن القول هنا إن مفهوم الشفافية يعكس تمامًا الغموض الذي قد يسود في البيئات التي تحتوي على أنظمة ولوائح غير واضحة، حيث يُعزز الشفافية الوضوح ويُسهم في تحقيق بيئة إدارية صحية تقلل من احتمالية حدوث الفساد[٤]حيث تشكل الشفافية عاملًا حيويًا في تعزيز درجة الثقة بين الحكومات وأصحاب القرار والمواطنين، وتسهم في تحسين جودة الخدمات التي تُقدَّم لهم. فعلى عكس الغموض، تُعتبر الشفافية مفهومًا يهدف إلى توفير المعلومات الشاملة حول السياسات والأنشطة والبرامج والقرارات، سواءً كانت هذه المعلومات إيجابية أو سلبية، للصحافة والرأي العام والمواطنين الراغبين في متابعة أعمال الحكومات على مستوى مركزي ومحلي[٥].يتناول مفهوم الشفافية جانبين أساسيين، حيث يتعلق الأوّل بوضوح الإجراءات ومصداقية عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوضيح العلاقات بينها فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل والتنفيذ، لتحقيق الأهداف المعلنة مسبقًا. أمّا الجانب الثاني، فيركّز على علاقة ذوي العلاقة بالخدمات التي يقدمها الجانب الأوّل، وحقهم في الحصول والوصول إلى المعلومات الصحيحة والحقيقية في الوقت المناسب[٦].وقد أشارت اللغة العربية إلى مفهوم الشفافية من خلال كلمات تتعلق بـ "شف"، كما في كلمات مثل "شفّاف" و"ثوبٍ شفّاف". ففي هذا السياق، يتمّ استخدام الكلمات ذات الأصل "شفّ" للدلالة على الرّقة والشفافية، حيث يُشار بها إلى القدرة على رؤية ما وراء الأشياء.وفي هذا

السياق، يُفهم مفهوم الشفافية على أنّه القدرة على رؤية الأشياء الموجودة وراء ما هو مرئي، أو القدرة على رؤية الحقيقة والمعرفة بوضوح[٧].كما ربما تكون أقرب المفاهيم المتلازمة للشفافية في الثقافة والقيم الإنسانية هي: الصدق، الأمانة، والعدالة. يُعَدُّ هذا الثلاثي مفهومًا متكاملًا يتناغم مع فكرة الشفافية ويكملها بشكلٍ تام. من الناحية الإدارية، يتعلق مفهوم الشفافية بتوفير وإتاحة المعلومات الصحيحة والشاملة حول كافة الأنشطة والأعمال، مع التأكيد على ضرورة أن تكون هذه المعلومات موثقة وسهلة الحصول عليها[٨].وتعرّف الشفافية بأنّها "جعل الأمر واضحًا وشفافًا بعيدًا عن التعقيد والغموض، وعدم الحاجة إلى من يفسره". يتضمن هذا التعريف وضوح التشريعات والقوانين، وسهولة وشفافية المعلومات المتاحة، وموضوعية ووضوح اللغة، والمرونة والتطور لتناسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.حيث أن تحقيق الشفافية يعني تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات، والإفصاح الواضح عنها. يهدف إلى جعل هذه المعلومات متاحة لجميع الأطراف المعنية، مما يسهم في تعزيز الصدق والأمانة في التعاملات والقرارات الإدارية. بالتالي، يعزز مفهوم الشفافية العدالة والنزاهة في السلوكيات الإداريّة، مما يسهم في بناء بيئة إدارية تتسم بالشفافية والثقة.وبذلك تعني الشفافية، تدفق المعلومات وهيكلية تبادلها، أي أنّ الشفافية تشمل استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بهدف تيسير تداول المعلومات المطلوبة لمحاربة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين وصناع القرار والمسؤولين. يتضح لنا من ما تقدم أن الشفافية تُعدُّ نقيضًا للغموض والتعقيد، حيث تعني إتاحة المعلومات الكاملة حول أعمال الحكومة والمؤسسات المختلفة، سواء كانت هذه المعلومات إيجابيةً أم سلبيةً، دون إخفاءٍ أمام الرأي العام[٩]وتتعمق الشفافية في جانبين أساسيين، الأوّل يرتبط بوضوح الإجراءات وصحة مصداقية تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بالوحدات والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواءً كانت هذه الوحدات خاصة أم عامة، وتكون وضوحًا في التخطيط والتنفيذ لتحقيق الغايات والأهداف المحددة مسبقًا. أمّا الجانب الثاني، فيتعمّق بعلاقة الأطراف ذات العلاقة بين الخدمات التي يقدمها الجانب الأوّل وحقوق الحصول والوصول إلى المعلومات الصحيحة والحقيقية في الوقت المناسب[١٠].

المطلب الثاني أهميّة ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد الإداري

أصبحت الشفافية اليوم من مفاهيم الإدارة المتقدمة والمتطورة، وتعدُّ مطلبًا يسعى إليه جميع الدول، حيث يُعتبر تطبيقها جزءًا من مظاهر الديمقراطية ومفهومًا لا غنى عنه في سياقات الحضارة. تُعَبِّر الشفافية عن ثقة الفرد في الإدارة من خلال فرض رقابة الدولة على سير أعمالها، بهدف منع انتشار الفساد الإداري. ولهذا السبب، تمّ اعتمادها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، نظرًا للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها عمليًا. يُمكن إبراز أهميتها من خلال النقاط التالية[١١]:

١. تهدف عملية إعادة الصياغة إلى تحسين الوضوح في الإدارة وتعزيز الوعي لدى العاملين بالأهداف المسعيّ إليها. يعزّز الشفافية والافصاح عن المعلومات التزام الموظفين وإنتاجيتهم، حيث يقلّل العمل الذي يحدث في الظلمة من روح الانتماء. لذلك، يعزز إظهار الحقائق وشرح البيانات إشراك العاملين، مما يجعلهم يشعرون بأهميتهم كأعضاءٍ محوريين في الإدارة، حيث يكونون على درايةٍ بما يجري من أحداثٍ وتطوراتٍ داخلها.

٢. تعتبر الشفافيّة أحد الأركان الرئيسية لنجاح عمليات التنمية في الدولة. فهي تسهم بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز جودة الأداء على الصعيدين الشخصي والمؤسسي، من خلال فتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرارات. وهذا يؤدي إلى زيادة وعيهم وفهمهم للخيارات المتاحة لهم، ممّا يُسهم في تحقيق مستويات أعلى من العدالة. بفضل هذه العملية، يمكن للإدارة أن تتجه نحو تحقيق نظام إداري مفتوح، حيث يتسنى للمواطنين التفاعل والمشاركة بشكلٍ فعّال في تطوير النظام الإداري[١٢].

٣. الشفافية تشكّل جزءاً أساسياً من مكونات المساءلة، حيث تعمل على تقديم آلية تفادي للأخطاء الحكومية ومكافحة الفساد. تعزّز الشفافية أيضاً إجراءات العمل الإداري وتعزز سرعة إنجازه، وذلك عبر تجنب الاجتهادات الشخصية في تفسير الأنظمة والتعليمات[١٣].

٤. يتجلى دور الشفافية في بناء مصداقية الإدارة أمام الحكومة والرأي العام، من خلال تبنيها للصدق في أدائها والكشف عن أنشطتها وأهدافها، بالإضافة إلى الإعلان عن مصادر تمويلها. بفتح أبواب الإدارة أمام المجتمع، يزداد مستوى جودة العمل وتنخرط الجهود في تقليل فرص الفساد، في حين يتلاشى هذا الجهد في ظل تعتيم الإدارة على أعمالها.

٥. يسعى مفهوم الشفافية إلى دعم مبدأ المشروعية، الذي يعني أن الحكومة والمواطنين يخضعون جميعًا لسيادة القانون. يهدف إلى تفعيل هذا المبدأ والحفاظ عليه من التجاوزات، حيث يقلل توفر المعلومات لدى الأفراد حول عملية اتخاذ القرارات من الفرص التي قد تستغلها الحكومة لإصدار قوانين وقرارات تؤثر سلباً عليهم.

٦. يساهم دعم الشفافية في اختيار القيادات التي تتولى مسؤوليات الإدارة، مع التأكيد على أنّ تكون هذه القيادات موضوعية وملتزمة بالانتماء، مع التسليط الضوء على التوجه نحو تحقيق الصالح العام.

٧. تلعب الشفافية دورًا حاسمًا في نجاح خطط التطوير والتغيير التي يسعى الإدارة إلى تحقيقها، حيث تسهم في إظهار وبيان آليات العمل بوضوح وعلانية. كما تؤكّد على أن هدف التغيير الأساسي هو تحقيق مصلحة الإدارة والأفراد الذين يتفاعلون معها.

٨. تُعتبر الشفافية وسيلة فعّالة لفرض الرقابة الذاتية، حيث يتمتع موظفو الهيئات الإدارية التي تتبنى مبادئ الشفافية بحرية أكبر أثناء أداء مهامهم. يكونون على دراية تامة بنطاق صلاحياتهم ومسؤولياتهم، مما يقدم للحكومة فوائد كبيرة من توفير الوقت والجهد والموارد المالية.تُعدُّ الشفافية أحد الأدوات التي يمكن قياس مستويات الفساد في إدارة معينة أو نظام، حيث يظهر بوضوح كيف يؤثّر وجود أو غياب الشفافية على حدوث الفساد. عندما تكون الأمور واضحة وهناك شفافية، يقلل ذلك من فرص وقوع الفساد، والعكس صحيح. حيث يتزايد احتمال حدوث الفساد في غياب الشفافية، إضافة إلى ذلك، يعمل وجود الشفافية على تعزيز قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات التي تهمّهُم، وبالتالي يقلّل من فرص الاحتكار والتلاعب من قبل الموظفين والمسؤولين في أيّ منظمة. عندما تكون المعلومات متاحة لجميع المواطنين، يتقلّص المجال أمام الممارسات غير النزيهة ويتقلل احتمالية محاولات المساس بالنظام من قبل العاملين في المؤسسات[١٤].في مجال إدارة المؤسسات، تُعتبر الشفافية أحد مبادئ الإدارة الرشيدة، وترتبط هذه المبادئ بالجهود الرامية إلى محاربة الفساد والاختلالات والرشاوى. يتمثل الهدف الرئيسي لتعزيز مبدأ الشفافية في القضاء على الفساد والممارسات غير القانونية، حيث يُعتبر غياب الشفافية بوابة لتوريد الفساد من خلال الصفقات المظلمة والمكائد السرية، حيث تُعزز الشفافية بشكلٍ كبيرٍ من قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات الضرورية، وبالتالي، تُقوّي حقوق الفرد وتُسهم في إلغاء أي محاولات للاحتكار أو المماطلة من قِبَل الموظفين والمسؤولين في المؤسسة. تُعتبر الشفافية أيضًا بوابة لتوفير فرص حقيقية للمنافسة بين المؤسسات المختلفة، وتحسين سمعة البيئة التنظيمية[١٥]حيث تُعتبر الشفافية أداة فعّالة لمحاربة جميع أشكال الفساد ومنع حدوثه. يتمثل هذا الفهم في الاعتقاد بأن توفير المعلومات بشكلٍ شفّاف وواضحٍ يشكّل وسيلةً فعّالة لمنع حدوث التجاوزات والممارسات غير القانونية. يقوم استخدام الشفافية كأداةٍ في محاربة الفساد بتعزيز الشفافية في كافة جوانب العمل الإداري والسياسي، مما يجعل الأنشطة والقرارات معرضة للرصد والتقييم.

متطلّبات الشفافية:

تطبيق مبدأ الشفافية يُسفِرُ عن تحقيق فوائد متعددة في مختلف جوانب حياة الإنسان، حيث يُعزّز هذا التطبيق أهداف التنمية الاجتماعية ويضمن حماية حقوق الأفراد، مما يسهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية في إدارة الشؤون العامة. ولضمان تحقيق أهداف الإدارة بفعاليّة، يتعين توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية، ويمكن تلخيص هذه المتطلبات كما يلي[١٦]:

١. تأمين البنية التحتية الضرورية وتجهيز الوسائل العملية الملائمة لتفعيل مبادئ الشفافية في الوقت المناسب، بهدف تحقيق الأهداف المنصوص عليها قانونيًا.

٢. الاستناد إلى مفاهيم الإدارة الشاملة من خلال تعزيز الدعوة لتحسين وتطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات الإدارية بشكلٍ مستمرٍ.

٣. تمكين الموظف من مزاولة مختلف أنواع ودرجات العمل الإداري من خلال تشجيع سياسة "التنقل الوظيفي"، والتي تعبر عن تعزيز التحول المستمر للموظفين، خاصة في المراتب العليا، بعيداً عن التمسك الطويل في المواقع الإدارية[١٧].

٤. الحاجة إلى وجود سياسة وضوابط قانونية واضحة تسهم في تطبيق مبدأ الشفافية، من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية المجتمعية. هذا يضمن صحة الإجراءات القانونية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والحصول عليها من قبل المستفيدين.

٥. العمل على تقليل آثار البيروقراطية[١٨]، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الصفة المهنية في الخدمة المدنية، وتشجيع على الالتزام بأخلاقيات الوظيفة. ذلك يسهم في تحقيق الهدف الرئيسي للإدارة، والذي يتمثل في تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع[١٩]

المبحث الثاني دور الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن العراقي

تُعتبر الشفافية ومكافحة الفساد الإداري أسساً أساسية لتعزيز حقوق المواطن العراقي وتحقيق التنمية المستدامة، إنّ بناء نظام إداري شفاف يمثل عاملاً حاسمًا في تعزيز الديمقراطية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار والرقابة على الأداء الحكومي. يعتبر الفساد الإداري عقبةً رئيسيةً أمام تحقيق هذه الأهداف، إذ يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة وتحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية[٢٠].

حيث في العراق، يواجه المواطنون تحدياتٍ كبيرةٍ نتيجة للفساد الإداري الذي يؤثّر على مختلف جوانب حياتهم اليومية، من التعليم إلى الرعاية الصحية وتوفير الخدمات الأساسية، وتأتي الشفافية كآلية فعالة لمواجهة هذا التحدي، حيث يتمثل دورها في فتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين، وتوفير المعلومات بشكلٍ واضح ومفهوم حول قرارات الحكومة وإنفاذها[٢١].

المطلب الأوّل أساليب وإجراءات الشفافية للوقاية من الفساد الإداري

من المعروف أن الشفافية تسعى إلى تحقيق وضوح وعلانية في أعمال الإدارة، وضمان حق الأفراد في الاعتراض على أي أمور تظلم أو تظهر بالعمل الإداري. ومع تطور الإدارة وتكاملها مع روح العصر، يتطلب الأمر اتباع عدة أساليب وإجراءات من قبل الإدارة لضمان تحقيق أهداف الشفافية، وتتمثل هذه الإجراءات في[٢٢]:

١. إنشاء قضاء محايدٍ ومستقلٍ:تعزيز إنشاء نظام قضائي محايد ومستقل يعمل على موازنة المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة. يجب أن يكون هذا النظام قويًا في الحفاظ على حقوق المجتمع وضمان تحقيق العدالة.

٢. إصدار التشريعات الرامية للحد من الفساد:تحديث وإصدار التشريعات التي تعمل على تقليل الفساد الإداري وتضمين مزيد من الشفافية. ينبغي أيضًا تطوير آليات فعالة لتنفيذ هذه التشريعات من قبل الحكومة.

٣. تعزيز دور أجهزة الرقابة:تعزيز دور أجهزة الرقابة مثل ديوان الرقابة المالية ودائرة المفتش العام في مختلف الوزارات. يجب عدم منح أي فرصة لاستغلال السلطة أو التلاعب بالوظائف العامة.

٤. تفعيل دور هيئة النزاهة[٢٣]:تعزيز دور هيئة النزاهة في التصدي لكل أشكال الفساد ورصد المخالفات الانضباطية. ينبغي دعم آليات المصارحة والكشف عن الفساد، وضمان نشر المعلومات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات وفقًا للقوانين.

٥. الحاجة إلى الحفاظ على المعلومات والبيانات ذات الأهمية الخاصة، مع الإعلان عنها للمواطن بعد مرور فترة زمنية محددة وفقًا للقانون، نظرًا لأنّ خطورة الكشف المبكر قد تكون في كثير من الحالات أقلّ أهميّةً من حقوق المواطن.

تتلخص هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق التوازن بين مصلحة الجمهور والمصلحة الخاصة، مما يعزّز حقوق المواطن ويسهم في تحقيق مجتمع يعتمد على النزاهة والعدالة.كما وتوجد مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم الشفافية وتعزيز وعي المجتمع بأهميتها، بهدف القضاء على الفساد الإداري وضمان حقوق المواطن وتحقيق المصلحة العامة. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على الإدارة اعتماد والتزام بسلسلة من السبل والإجراءات، منها[٢٤]:

١. تعديل القوانين:تعديل نصوص القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، سواء على الصعيدين الإداري والجنائي، لتحسين فعالية الإجراءات وتشديد العقوبات.

٢. تشجيع الإبلاغ عن الفساد:تعزيز ثقافة تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن حالات الفساد الإداري داخل السلك الوظيفي، مع توفير آلياتٍ آمنةٍ وسهلة للإبلاغ.

٣. وضع خطط لكشف المعلومات:وضع خطط محكمة لكشف المعلومات المتعلقة بمحاولات الفساد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل هيئات خاصة تعنى بهذا الغرض. يجب أن تكون هذه الهيئات مستقلة وتتمتع بالكفاءة والنزاهة.

٤. اختيار الموظفين للوظائف العمومية:يجب على الموظفين اتباع الإجراءات المحددة بواسطة القانون لاختيار شاغلي الوظائف العمومية، وترشيحهم يجب أن يتمّ بوضوح وشفافية. ينبغي إعلان هذه الإجراءات للجمهور لضمان المساواة والفرص العادلة، ويجب تجنب استخدام أساليب مثل بيع الدرجات الوظيفية.

٥. الالتزام بواجبات الوظيفة العامة:يلتزم الموظفون بالالتزام بواجبات ومسؤوليات الوظيفة العامة، والتي تنص عليها قوانين الانضباط للموظفين في الدولة. يجب أن يتبعوا المعايير الأخلاقية والتصرف بنزاهة وشفافية في أداء واجباتهم.تلك الإجراءات تشكّل جزءًا أساسيًا من إطار شامل يهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، مما يسهم في تحقيق مصلحة المجتمع وضمان حقوق المواطن.أصبحت مكافحة الفساد الإداري في العراق من الأولويات الرئيسية التي تدرجها أي حكومة في برنامجها، حيث تسعى لتفعيلها بهدف الحفاظ على ثروات البلاد واستثمارها في خدمة المواطنين وبناء مجتمع يستند إلى القيم الخلقية السامية. ولتحقيق ذلك، طُوِّرَت عدة جهات تعمل على تعزيز الشفافية بهدف تحقيق حكمٍ رشيدٍ وعادلٍ.ومن بين هذه الجهات، يأتي ديوان الرقابة المالية كواحدة من أقدم وأعرق الهيئات الرقابية في البلاد، حيث أُسِسَ بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ بصفة مؤسسة تتمتع بشخصية معنوية ومستقلة مالياً وإدارياً. ومع صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، أُنشِئَتْ جهات رقابية أخرى، مثل هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام، للعمل على كشف الفساد، وتم ذلك بموجب أوامر سلطة الائتلاف المرقمة ٥٥ و٥٧، وعقب بداية العمل بالدستور الحالي لعام ٢٠٠٥، تغيرت تسمية المفوضية إلى "هيئة النزاهة"، وذلك وفقًا للمادة ١٠٢ من الدستور، حيث أُعِيدَ صياغة قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لعام ٢٠١١، الذي نص على وظيفة الهيئة في التحقيق في جرائم الفساد الإداري[٢٥].من الجدير بالذكر أنّ مؤشر الفساد في العراق قد شهد تراجعًا غير متوقع بسبب الوضع الأمني، حيث انخرطت البلاد في تصنيف (١٦١) من بين (١٦٨) دولة، وذلك

في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ندعو المشرع العراقي بضرورة سرعة تشريع قوانين تعزز الشفافية، حيث لا يمكن أن يكون البلد الذي صاغَ للعالم قوانينًا يُعتبر من بين الأكثر فسادًا.

المطلب الثاني معوقات تطبيق الشفافية ومكافحة الفساد الإداري

تتعرّضُ الأدبيات الإدارية لتحديات تقف أمام تطبيق الشفافية الإدارية وجهود مكافحة الفساد. وفيما يلي لأبرز تلك المعوقات:تجمع الأدبيات الإدارية على وجود مجموعة من المعوقات التي تحدُّ من تطبيق الشفافية الإدارية وإجراءات مكافحة الفساد. وفيما يلي تلخيصٌ لأبرز تلك المعوقات[٢٦]:

١. الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين:يشكل الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والإجراءات الروتينية عائقًا أمام تطبيق الشفافية. يتطلب ذلك القيام بإصلاحات إدارية وتطوير العمليات الإدارية قبل بدء تنفيذ الشفافية.

٢. التعقيد في الإجراءات:تعقيد الإجراءات والروتين يشكلان عائقًا يمنع تسهيل تنفيذ الشفافية. يجب تبسيط الإجراءات لتعزيز فعالية ووضوح العمليات الإدارية.

٣. الإفصاح غير الدقيق عن المعلومات:قد يحدث إفصاحٌ غير دقيقٍ عن المعلومات أو استغلالها لتحقيق منافع شخصية، مما يتعارض مع مبادئ الشفافية. يتطلب ذلك وضع آليات لضمان دقة الإفصاح ومنع استغلال المعلومات.

٤. الازدواجية والفوضى في التحديث والتطوير :يعمل الازدواج والفوضى في عمليات التحديث والتطوير على بعثرة الجهود وفقدان التنسيق بين أجهزة الإدارة، مما يجعل من الصعب تحقيق تكامل الشفافية.إنّ تحدي تلك المعوقات يتطلب جهودًا متكاملة تشمل إصلاحات إدارية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير آليات دقيقة للإفصاح عن المعلومات. كما ينبغي التركيز على تحقيق تنسيق فعال بين أجهزة الإدارة لضمان نجاح جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، كما وأن استمرار تطبيق الأنظمة القديمة والروتين وتعقيد الإجراءات يعتبر عائقًا أمام فعالية الشفافية، ولذا يتطلب تحقيق تطبيقها إجراء إصلاحات إدارية وتحسين جميع عمليات الإدارة قبل الشروع في تنفيذ مبادئ الشفافية[٢٧]إضافة إلى ذلك، يشكل الإفصاح غير الدقيق عن المعلومات والاستغلال الشخصي لها معوقًا لتحقيق فوائد الشفافية، حيث يتعارض مع أهداف المنظمة ويستلزم وضع آليات للإفصاح تضمن دقة وشفافية المعلومات، أيضًا، يسهم الازدواج والفوضى في عمليات التحديث والتطوير في بعثرة الجهود وتشويش التنسيق بين أجهزة الإدارة، مما يجعل من الضروري تحسين التنظيم وضمان تكامل الجهود لضمان نجاح مبادرات الشفافية[٢٨]بشكلٍ عام، تتطلب تجاوز هذه المعوقات تنسيق الجهود وتحسين الأنظمة والإجراءات لتحقيق تناغم أكبر وتعزيز فعالية مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم الشفافية[٢٩]كما وتتداخل الاختصاصات التنظيمية بين الجهات والإدارات، وتوجد غموض في الاختصاصات الوظيفية، مما يفتح المجال أمام استغلال النفوذ، وهذا يجعل البيئة تكون جاذبة للفساد وتحافظ عليه. هذا التداخل يصعّب تطبيق مبادئ الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم انتشار ثقافة المحسوبية ووجود وسائل تمكن الأفراد من الحصول على حقوق ومزايا يستحقونها في تعقيد المشهد.كما وأنّ عوامل أخرى تشكل عقبات أمام تطبيق الشفافية تشمل تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين وضعف رقابة إدارية ومالية، إلى جانب عدم معاقبة المسيء لاستخدام السلطة. يسهم أيضًا التكتم على الأخبار المتعلقة بالفساد الإداري في صعوبة التحدث عن هذه الظاهرة، وهو ما يعيق محاولات مكافحتهالتحقيق تطبيق فعّال لمبادئ الشفافية، يجب تعزيز الرقابة الإدارية والمالية، وتشجيع الجهات ومؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورًا في مكافحة الفساد.تواجه الإدارة تحديات متعددة أثناء محاولتها تطبيق مفهوم الشفافية، ولضمان نجاح هذه العملية، يتعين عليها فهم جذور وطبيعة هذه التحديات. يمكن تلخيص هذه المعوقات كما يلي[٣٠]:

١. استمرار تنفيذ الأنظمة البيروقراطية وتعقيد الإجراءات:يستمر تطبيق الأنظمة البيروقراطية وتعقيد الإجراءات في العمل الإداري يشكل تحديًا أساسيًا. إن هذه البنية البيروقراطية تعيق الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات، مما يؤدّي إلى تأخير في الإجراءات وتعقيد العلاقة بين الحكومة والمواطنين.

٢. انتهاكات الشفافية من قبل بعض الموظفين:تشير التقارير إلى أن هناك فئة من الموظفين ينتهكون مبادئ الشفافية، حيث يستخدمون المعلومات بشكلٍ غير قانوني لتحقيق أهدافٍ شخصيةٍ، مما يتعارض مع أهداف الإدارة ويفقد النظام مصداقيته.

٣. صعوبة تحديد أهداف الشفافية:يعتبر تحديد أهداف الشفافية مصدر تعقيد، حيث يتطلب ذلك موضوعية ووضوح في تحديد ما يجب أن يتم نشره وكيفية توفير المعلومات بطريقة فعالة وفعّالة.

٤. الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث:يظهر وجود ازدواجية وفوضى في عمليات تحديث وتطوير الأنظمة السائدة، حيث يُعتبر التغيير غير منظم وغير متناسق. من المهم أن يكون التحول نحو أنظمة تحكمها معايير الشفافية يتم بشكلٍ متسق وفعّال، مما يقلل من الفوضى ويعزز التقدم

نحو أهداف تعزيز حقوق المواطن.بعد التعرف على التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق مبدأ الشفافية، يتعين على الإدارة اتخاذ إجراءات فعّالة للتغلب على هذه الصعوبات وضمان تنفيذ المبدأ بشكلٍ سليم.من بين الحلول الممكنة ما يلي[٣١]:

١. توضيح الأهداف وبرامج الإدارة:يتضمن هذا الإجراء شرح مفصل للأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها، بما في ذلك برامجها وفلسفة عملها. يجب أن يكون هذا الشرح متاحًا للجمهور، مما يسمح لهم بالمشاركة في هذه الأهداف وتقديم آرائهم حيالها. هذا يشجع على التفاعل والشفافية في صنع القرار وتعزيز التفهم المشترك للرؤية الاستراتيجية.

٢. الوصول إلى معلومات شفافة:يجب على الإدارة أن تسمح للأفراد بالاطلاع على معلوماتٍ واضحةٍ ودقيقةٍ، خاصّةً بما يتعلق بخطط الإدارة والنظام الإداري، وهيكل الإدارة التنظيمي. يشمل ذلك أيضًا فتح المجال لفهم قانون الخدمة الخاص بالموظفين والتعريف بميزانية الإدارة وعلاقاتها. تحقيق هذا يعزز الشفافية ويؤسس لعلاقة ثقة بين الإدارة والمواطنين والموظفين.بإتاحة هذه المعلومات، يتسنى للمجتمع فهم أفضل لأهداف وسياسات الإدارة، ويتاح لهم المشاركة الفعّالة والتفاعل بشكلٍ أكبر مع العمل الإداري. ذلك يعزز التشاركية في صنع القرار ويعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في سياق الإدارة والعلاقات العامة.

خاتمة:

في ختام هذه النظرة الشاملة على دور الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في تعزيز حقوق المواطن في العراق، يظهر بوضوح أن تحقيق الشفافية يمثل أساساً حيوياً للبنية الإدارية والمؤسسية. يمكن أن تكون هذه السمة الأساسية للأنظمة الحكومية محركاً لتحقيق التنمية المُستدامة وضمان تحقيق حقوق المواطن بشكلٍ كامل.على مدى الفترة الأخيرة، أدركت الحكومة العراقية أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري كوسيلة لتحقيق الإصلاح وتعزيز حقوق المواطن. بفضل هذه الجهود، يستفيد المواطنون العراقيون اليوم من مستوى أعلى من الوعي بالشؤون الحكومية والقدرة على المشاركة في صنع القرار، ممّا يعزّز شعورهم بالمساواة والعدالة، حيث أن تحقيق الشفافية لا يقتصر فقط على كشف المعلومات والإفصاح عنها، بل يتطلب أيضًا إرادة حقيقية لمحاربة الفساد وتعزيز مفهوم المساءلة. إن تواجه الفساد بشكلٍ جذري يمكن أن يؤدي إلى توزيع أفضل للثروة الوطنية وتحسين الخدمات العامة، مما يعزز حقوق المواطن ويؤسس لمستقبل أفضل.في هذا السياق، يتعين على العراق أن يواصل التحول نحو نظام إداري يستند إلى مبادئ الشفافية والنزاهة، وذلك بتكثيف الجهود لتطوير الأنظمة والقوانين المعنية. بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، يمكن للعراق أن يحقق تقدماً مستداماً في تحسين حوكمته وتعزيز حقوق ورفاهية مواطنيه.

الاستنتاجات:

١-ظهور مفهوم الشفافية يرجع في الغالب إلى انتشار حالات الفساد المالي والإداري على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. يُعَد هذا الفساد سبباً رئيسياً للحاجة الملحة إلى تطوير أساليب إدارية جديدة للتصدي له وللحد من تأثيراته الضارة.

٢-توفر الشفافية البيئة الملائمة لسير العمل الإداري، سواء بالنسبة للإدارة أو الموظفين. إذ تقدم صورة واضحة لكل منهم حول الواجبات المنوطة به.

٣-يسهم تطبيق مبادئ الشفافية في تعزيز حقوق المواطن العراقي، حيث يتيح له فهم أعمال الحكومة ومؤسسات الدولة، ويمنحه الفرصة للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار.

٤-تلعب الشفافية دورًا كبيرًا في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، حيث يشعر المواطن بأن هناك وضوح في أداء الحكومة واستخدامها للسلطة.

٥-يعمل التركيز على الشفافية على تحفيز الأداء الحكومي، حيث يُشجع على تحسين العمليات الإدارية والخدمات المقدمة للمواطنين وتأمين حقوقهم.

التوصيات:

١-في سياق الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ونهضة اقتصادية، يمكن أن يتم أخذ بعض تجارب الدول إلهام للدول النامية في محاربة الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي مثل التجربة الماليزية.

٢-تبني رؤية واضحة وصريحة تهدف إلى الحد من الفساد وتعزيز النزاهة وتحقيق العدالة.

٣-لابد من وجود قوانين تردع المفسدين ضروريًا، حيث يتساوى فيها المواطنون والمسؤولون، مما يؤكد على المساواة بين جميع طبقات المجتمع.

٤-إنشاء مؤسّساتٍ مختصةٍ بتطبيق هذه القوانين وضمان معاقبة المفسدين يعكس أهمية فعالية تلك القوانين، حيث يكون لها الدور الحيوي في تحقيق العدالة وضمان أن القوانين لا تبقى مجرد حبرٍ على ورقٍ بدون تنفيذ عملي.

٥-يتعين بشكلٍ حيويّ وضع جهازٍ قضائيّ قويّ ونزيهٍ، يتمتع بصلاحيات مطلقة لفرض العقوبات على المفسدين، وهو خطوة حاسمة لضمان فعالية النظام القانوني وتحقيق العدالة في مكافحة الفساد.

قائمة المراجع

الكتب العلمية:

١. احمد مصطفى محمد معبد الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٢

٢. ائتلاف أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط٤، القدس،٢٠١٦

٣. باسم العموش: السياسات الحكومية والسياسية، نحو شفافية اردنيه ، مؤسسة الأرشيف العربي، عمان، ٢٠٠٠

٤. رشاد عبده، الشفافية وإتاحة المعلومات وإتاحة المعلومات وسائل مثلى للمسألة ومكافحة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد٢، العدد٣، الأردن، ٢٠١٢

٥. عبد شخابنة :الشفافية في الخدمة المدنية (تجربة ديوان الرقابة والتقييس الإداري) بدون دار نشر، الأردن،١٩٩٨

٦. علي الراشدي، الإدارة بالشفافية ،ط١ ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠٠٧

٧. علي الشيخ، الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدير القدرة التنافسية في الأردن – الجودة– الإنتاجية – الشفافية – المساءلة ، ط١،الجمعية العلمية الملكية ، عمان ،١٩٩٧

٨. عماد صلاح الشيخ، الشفافية والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٣

٩. –ندى فلاح عتيبي، الشفافية في الأجهزة الحكومية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٩

١٠. هلال عبد الغني، مهارات مقاومة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧

الرسائل العلمية:

١. أسماء يونس محمود و ناهدة إسماعيل الحمداني: مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية ، دراسة لعينة من المدراء في عدد من المنظمات الإنتاجية في محافظة نينوى، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد٧، العدد (خاص) ، ٢٠١١

٢. سعد عنزي، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد٦، السنة الثانية، آب، ٢٠٠٢

٣. سهام إبراهيم عبد السيد، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩

٤. صالح عبد عايد العجيلي، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد، ٢٠١٨

٥. فارس بن علوش السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٠

٦. مراح ميلود، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ٢٠٢٣

الروابط الإلكترونية:

١. دعاء نجار: تعريف النظام ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية موقع موضوع على الرابط www.modoo.com

٢. موقع موسوعة ويكبيديا الحرة الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: https:Wikipedia.com

عمر رياض ومحمد اعمار، الشفافية والمساءلة ، ورقة بحثية صادر عن موقع مركز الدراسات والأبحاث في القيم ، الرابطة المتحدة للعلماء ،المملكة المغربية ،منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

3. www.alqaim.ma/article.aspx?c=5581

المراجع الأجنبية:

1. Tiwari,A.N.,Transparency and Accountability in Administration,Orissa Review, 2004 , August,27-

هوامش البحث

(١) احمد مصطفى محمد معبد الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص١٩٩

(٢) سهام إبراهيم عبد السيد، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩، ص٢٣

(٣) مراح ميلود، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ٢٠٢٣، ص٥٦

(٤) فارس بن علوش السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص١٨٥

(٥) سهام إبراهيم عبد السيد، مرجع سابق، ص٤٦٢

(٦) .– برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا، دراسة حول الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية بليبيا، يوليو، ٢٠١٧، ص٧

(٧) فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، أطروحة دكتوراه ٣دون تاريخ نشر، ص١٣

(٨) سهام إبراهيم عبد السيد، مرجع سابق، ص٤٧٠

(٩) عماد صلاح الشيخ، الشفافية والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، سوريا، ٢٠٠٣، ص٦٩

(١٠) سهام إبراهيم عبد السيد، مرجع سابق، ص٤٨٢

(١١) علي الراشدي : الإدارة بالشفافية ،ط١ ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠٠٧ ص ٣٢١.

(١٢) النظام الإداري المفتوح: ويقصد به النظام الذي يتأثر بالعوامل الخارجية والبيئة المحيطة به فيتبادل الطاقة والمواد المستعملة في عملها مثال ذلك تبادل رؤوس الأموال والخبرات والموارد البشرية ....للمزيد من التفاصيل عن الموضوع ينظر: دعاء نجار: تعريف النظام ،مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية موقع موضوع على الرابط www.modoo.com تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/٢/٢٢

(١٣) Tiwari,A.N.,Transparency and Accountability in Administration,Orissa Review, 2004 , August,27-3

(١٤) هلال عبد الغني، مهارات مقاومة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٤

(١٥) رشاد عبده، الشفافية وإتاحة المعلومات وإتاحة المعلومات وسائل مثلى للمسألة ومكافحة الفساد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد٢، العدد٣، الأردن، ٢٠١٢، ص٨٤

(١٦) أسماء يونس محمود و ناهدة إسماعيل الحمداني: مكافحة الفساد الإداري باعتماد الشفافية في إطار المسؤولية الاجتماعية ،دراسة لعينة من المدراء في عدد من المنظمات الإنتاجية في محافظة نينوى، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد٧، العدد (خاص) ، ٢٠١١، ص١٧

(١٧) باسم العموش: السياسات الحكومية والسياسية، نحو شفافية اردنيه ، مؤسسة الأرشيف العربي، عمان، ٢٠٠٠ ، ص٦٩

(١٨) البيروقراطية: هو مفهوم يستعمل في علم الاجتماع والعلوم السياسية ويشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمع وفي القانون الإداري تعني الحكم بواسطة المكاتب...للمزيد من التفاصيل ينظر: موقع موسوعة ويكبيديا الحرة الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: https:Wikipedia.com تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٢/:٢٢

(١٩) عبد شخابنة :الشفافية في الخدمة المدنية (تجربة ديوان الرقابة والتقييس الإداري) بدون دار نشر، الأردن،١٩٩٨، ص٣٣٤.

(٢٠) ندى فلاح عتيبي، الشفافية في الأجهزة الحكومية، جتمعة الملك سعود، ٢٠٠٩، ص٥٩

(٢١) سعد عنزي، وجهة نظر تحليلة في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد٦، السنة الثانية، آب، ٢٠٠٢، ص١٧

(٢٢) فارس بن علوش، المصدر السابق ، ص ٣١

(٢٣) صالح عبد عايد العجيلي، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعق، ٢٠١٨، ص٢١٨

[٢٤] عمر رياض ومحمد اعمار، الشفافية والمساءلة ، ورقة بحثية صادر عن موقع مركز الدراسات والأبحاث في القيم ، الرابطة المتحدة للعلماء ،المملكة المغربية ،منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الرابط www.alqaim.ma/article.aspx?c=5581 تاريخ آخر زيارة٢٠٢٤/٢/٢٢

[٢٥] صالح عبد عايل العجيلي، مرجع سابق، ص٤٨

[٢٦] ائتلاف أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط٤، القدس،٢٠١٦، ص٦٧

[٢٧] سهام إبراهيم عبد السيد، مرجع سابق، ص٥٠٩

[٢٨] مراح مليود، مرجع سابق، ص٢٥

[٢٩] مراح مليود، مرجع سابق، ص٢٦

[٣٠] علي الشيخ، الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدير القدرة التنافسية في الأردن – الجودة– الإنتاجية – الشفافية – المساءلة ، ط١،الجمعية العلمية الملكية ، عمان ،١٩٩٧، ص٥٢.

[٣١] ائتلاف أمان، مرجع سابق، ص ٦.